لانا لانتزد على الثانية الا بقدر متناه والزايد على المتناهي
بقدر متناه يكون متناهيا بالضرورة وهذا التطبيق انما
يمكن فيما دخل تحت الوجود دون ما هو وهمي محض فانه
منقطع بانقطاع الوهم فلا يرد النقض بمراتب العدد
بان يطبق جملتان احديهما من الواحد الى نهاية والثانية
والثانية من الاثنين الى نهاية والمعلومات الله تعالى
ومقدوراته فان الاولى اكثر من الثانية مع انها غير متناهيين وذلك
لان معنى لا تتناهى الاعداد والمعلومات والمقدورات
انها لا تنتهي الى حد لا يصور فوقه اخر لا بمعنى انها ما لا نهاية
له يدخل في الوجود الواحد بعد الواحد يعني ان صانع العالم واحد
ولا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الا على ذات

واحد والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع المشار
اليه بقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
وتقريره انه لو امكن الهان امكن بينهما تمانع بان يريد
احدهما حركة زيد والاخر سكونه لان كلا منهما في نفسه
امر ممكن وكذا تعلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد
بين الارادتين بل بين المرادين وحينئذ اما ان يحصل
الامران فيجتمع الضدان او لا فيلزم عجز احدهما وهو المنافي
للحدوث والامكان لما فيه من شائبة الاحتياج
فالتعدد مستلزم لامكان التمانع المستلزم للمحال فيكون
محالا وهذا تفصيل ما يقال ان احدهما ان لم يقدر
على مخالفة الاخر لزم عجزه وان قدر لزم عجز الاخر وبما ذكرنا

Copyright © King Saud University